

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

سلالة الأبحاث السالفة حول هوية الإرادة

لقد تخرّجنا بأنّ الإرادتين التكوينية والتشريعية مُندمجان معاً حقيقةً بحيث تُعدّ الإرادة عنصراً فارداً ثمّ نَقَحْنا مقالة المحقق الاصفهاني المعتقد بأنّ الإرادة التشريعية لا تَتَعَلَّق بفعل الغير بل بفعل نفسِ الامر و الناهي فحسب وبالتالي، إنّ الأمر و النهي تكوينيَان تماماً، و ذلك لأنّه يَسْتَحِيلُ أن تَتَعَلَّق إرادة الامر و الناهي بالفعل الصادر من الغير - الفاعل - فلا يُعقل أن يريد الله فعل الغير - الفاعل - بل فعل الغير يتوقف على إرادة نفسه فحسب - بِإِرَادَةِ التَّكَوِينِيَّةِ - لا إرادة الامر - المولى - من المكْلَفِ، وَنَحْنُ قَدْ سَأَيَّرْنَا مَعَ الْمُحَقَّقِ فِي هَذَا الاتِّجَاهِ وَاسْتَنَجَنَا بَأْنَ لَا إِرَادَةَ وَلَا طَلَبَ فِي الإِنْشَائِيَّاتِ إِطْلَاقًا.

وَمِنَ الْجَلِيِّ أَنَّ هَذِهِ النَّقْطَةَ تَتَضَارِبُ مَعَ الرَّأْيِ الشَّهِيرِ الْمُعْتَقَدِ بِأَنَّ الإِرَادَةَ التَّشْرِيعِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِفَعْلِ الْغَيْرِ ثُمَّ يَقُولُ الْمُشْهُورُ فِي كَارَثَةِ تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ وَالْعَصَمَةِ بِالْأَوْامِرِ الشَّرِيعِيَّةِ بِحِيثِ يَتَمَرَّدُونَ عَنِ الْأَمْتَالِ فَعِنْدَئِذٍ يَحْدُثُ شَجَارٌ لَدِيِّ الْمُشْهُورِ بِأَنَّ الْمَرَادَ قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ الْإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ فِيمَاذَا نُجِيبُ؟ فَيُنَاقِشُونَ ذَلِكَ، بَيْنَمَا نَحْنُ فِي رَاحَةِ فِي هَذِهِ السَّاحَةِ إِذْ قَدْ بَرَهَنَّا عَلَى أَنَّ كُلَّتَيِّ الإِرَادَتَيْنِ إِنَّمَا قَدْ تَعَلَّقَا بِأَفْعَالِ نَفْسِ الْأَمْرِ وَالنَّاهِيِّ فَحُسْبَ بِلَا عَلَاقَةٍ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ - الْغَيْرِ - فِي تَحْقِيقِ الإِرَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَفِي هَذِهِ النَّقْطَةِ:

1. قد اعتقدَ السَّيِّدُ الطَّبَاطِبَائِيُّ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ بِفَعْلِ الْغَيْرِ تُعدّ اعْتِبَارِيَّةً مُسَامِحَيَّةً مِنْ حِيثِ وُجُودِ مَلَكَاتِ الصَّالِحِ وَالْفَسَادِ فِي الْفَعْلِ.

2. بينما أَعْلَمَ الْمُحَقِّقُ الْأَصْفَهَانِيُّ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الإِرَادَةِ بِالْفَعْلِ، أَيْضًا مُسَامِحَيَّةً وَلَكِنَّ الإِرَادَةَ مِنْ حِيثِ نَفْسِ وَجُودِ الْفَعْلِ لَا بِسَبِبِ الْمَلَكَاتِ إِذْ الْمَوْلَى حِينَمَا يَرِيدُ فَإِنَّهُ قَدْ ابْتَهَجَ وَاشْتَاقَ إِلَى فَعْلِ الْغَيْرِ فَأَنْشَأَ الْأَمْرَ إِلَى الْغَيْرِ وَأَرَادَهُ مِنْهُ بِهَذَا الْأَسْلَوبِ.

3. بينما نَحْنُ نَعْتَقِدُ بِأَنَّ لَا طَلَبَ وَلَا إِرَادَةَ مِنِّ الْغَيْرِ وَإِنَّمَا قَالَ الْبُطْرُوْجَارِيُّ تُعدّ فِي الْحَقِيقَةِ إِخْبَارًا إِلَى وُجُودِ مَلَكِ لَدِيِّ الْمُنْشَأِ الْمَوْلَوِيِّ فَكَافَةُ قَوَالِبِ الإِنْشَائِيَّاتِ تُعدّ فِي مَقَامِ الإِخْبَارِ - عَكْسُ الْعِبَارَةِ الشَّهِيرَةِ بِأَنَّ الْخَبَرَ يَقُولُ مَقَامِ الإِنْشَاءِ - إِذْنَ لَا ابْتَهَاجَ وَلَا طَلَبَ تَجَاهَ فَعْلِ الْغَيْرِ نَظَرًا إِلَى رِكِيْزَةِ الْإِسْتَحْالَةِ الْمُذَكُورَةِ لِلْتَّقَوِّيَّةِ، وَبِالْتَّالِيِّ، سَوْفَ يَتَمَّ أَيْضًا إِطْلَاقُ الإِرَادَةِ عَلَىِ الإِنْشَائِيَّاتِ الشَّرِيعِيَّةِ وَالْاعْتِبَارِيَّاتِ الْدِينِيَّةِ بِعُلْقَةِ مَجَازِيَّةِ تَفْجِيْزَةِ الإِرَادَةِ إِلَىِ شَقَيْنِ تُعدّ مُسَامِحَيَّةً تَمَامًا.

وَتَرْسِيْخًا لَاتِّجَاهِنَا الْمُمِيَّزِ نَؤَكِّدُ بِأَنَّ رُوحَ الْهَيَّاتِ الإِنْشَائِيَّةِ تُعدّ إِخْبَارًا عَنِ وُجُودِ الصَّالِحِ وَالْفَسَادِ فِي الْفَعْلِ لَا أَنَّ الْمَوْلَى - الْمُنْشَأِ - قَدْ أَرَادَ الصَّلَاةَ ثُمَّ طَلَبَهُ مِنِّ الْغَيْرِ - الْفَاعِلِ - إِذْ يَسْتَحِيلُ تَعْلُقُ الإِرَادَةِ - بِشَقِّيْهَا - بِفَعْلِ الْغَيْرِ بِلَ كُلَّ مَنْ يَرِيدُ فَإِنَّمَا يَرِيدُ لِنَفْسِهِ فَحُسْبَ بِحِيثِ تَعُودُ الْفَائِدَةُ إِلَى نَفْسِ الْأَمْرِ فَكِيفَ تَعْلُقُ إِرَادَتُهُ النَّفْسِيَّةُ وَشَوْقُهُ إِلَى إِرَادَةِ الْغَيْرِ؟

وَدَعْمًا لَاتِّجَاهِنَا قَدْ صَرَّحْتُ الْآيَةِ التَّالِيَّةَ: لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ. بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَطْلُبْ مِنِّ الْمَكْلَفِ وَلَمْ يُرِدْ أَفْعَالَهِ - الْغَيْرِ - بِلَ قَدْ أَتَمَ الْحِجَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَخْبَرَهُمْ بِإِطْلَارِ حَقِّ الْطَّاعَةِ لِيَمْتَلُوا وَيُحَقِّقُوا الْمَلَكَاتِ الصَّالِحِ وَالْفَسَادِ كَيْ لَا يَقْعُوا فِي مَأْزَقٍ الْنَّارِ بِلَ يَتَشَرَّفُوا إِلَىِ الْجَنَّةِ.[1]

ربما تتسائلُ: لو جعلتم كافة الإنشائيات من نمط الإخبارات بحيث لم تتعلق إرادة بفعل الغير -المُكَلَّف-. فكيف يمثل المُكَلَّفُ أوامر مولاه فأين الداعي إلى التنفيذ؟

و نجِيبُ بِأَنَّ قَالِبَ الْإِنْشَاءِ فِي مَقَامِ الْإِخْبَارِ يَخْلُقُ لِلْعُقْلِ مُوْضِعَ الطَّاعَةِ فِيَبْعَثُهُ الْعُقْلُ إِلَى الْإِمْتَالِ بِبِرْكَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ الْبَارِزَيْنِ فِي قَالِبِ الْإِنْشَاءِ وَلِكُنَّهُمَا بِحَسْبِ الْوَاقِعِ يُخْبَرَانِ عَنْ وُجُودِ مَلَكٍ لِزُومِيِّ فِي الْفَعْلِ فِيَحْكُمُ الْعُقْلُ بِالْإِمْتَالِ بِلِمَحْذُورٍ بِتَاتَّاً، وَهَذَا مَا لَوْحَ إِلَيْهِ الْمُحْقِقُ الْعَرَقِيُّ أَيْضًا حِيثُ قَدْ جَعَلَ الْأَوَامِرَ التَّشْرِيعِيَّةَ ذَرِيعَةً -مُوْضِعًا- إِلَى حُكْمِ الْعُقْلِ، بَيْنَمَا الْأَصْفَهَانِيُّ قَدْ جَعَلَهَا شَوْقًا إِلَى فَعْلِ الْغَيْرِ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ الْحَقِيقَ بِالْتَّدْقِيقِ أَنَّ الْإِرَادَةَ التَّشْرِيعِيَّةَ لَا تُعْدُ إِرَادَةً وَلَا طَلَبًا مِنَ الْغَيْرِ أَسَاسًا بِلِسُنْخُ الْإِرَادَةِ تَنْحَصِرُ فِي التَّكْوِينِيَّاتِ فَقَطُّ، وَلَهُذَا فَإِنَّ الْآيَةَ التَّالِيَةَ: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسُرُ وَ... رَجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ... قَدْ أَخْبَرَتْ بِمَلَكِ التَّحْرِيمِ إِجْمَالِيًّا، فَرَغَمَ وَرَوْدَ قَالِبِ الْإِنْشَاءِ فِي الْآيَةِ إِلَّا أَنَّ رُوْحَهَا قَدْ أَنْبَأَتْ عَنِ الْمَلَكِ، وَامْتَدَادًا لِذَلِكَ سَتَّتَضِحُ أَيْضًا مَقَالَةُ الشَّيْخِ الْأَعْظَمِ مَصْرَحًا بِأَنَّ: الْأَحْكَامُ الشَّرِعِيَّةُ الْلَّطَافُ فِي الْأَحْكَامِ الْعُقْلِيَّةِ.

نعم إن الإرادة التكوينية البشرية تتمايز عن الإرادة التكوينية الإلهية فإنّ البشر بحاجة إلى مقدمات تحريك العضلات و هجمة النفس بينما الله يقول للشّيء كن فيكون تلقائياً بلا تميّدات.

و مُرافقَةً مع الشِّيخ الأَخْوَنْد - و سَائِر الْحُكْمَاء - نَعْتَقُد أَيْضًا بِأَنَّ الْإِرَادَةَ التَّكَوينِيَّةَ لَا تُعْدُ عَلَةً فَاعِلَيَّةً لِتَحْقِيقِ الْمُرَادِ بِلَ عَنْصُرُ الْعِلْمِ يُصْبِحُ مُبَدِّلًا لِتَحْقِيقِ الْمُرَادِ فَالْعِلْمُ هُوَ الْعَلَةُ الْفَاعِلَيَّةُ لِدِي اللَّهِ سَبَّحَنَهُ إِذْ قَدْ أَسْلَفَنَا بِأَنَّ جُوهرَةَ الْإِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ هُوَ نَفْسُ الْعِلْمِ بِالْحَمْلِ الشَّائِعِ - رَغْمَ تَغَيِّرِهِمَا مَفْهُومًا - وَلَهُذَا قَدْ صَرَحَ الْمُحَقَّقُ الْأَصْفَهَانِيُّ بِأَنَّ مِلَاكَ تَحْقِيقِ "الْإِخْتِيَارِ" فِي الْأَفْعَالِ لِيُسْتَهِنَّ بِالْإِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ - لَكِي يَلْزَمَ الْجُبَرَ وَالْتَّلَقَائِيَّ - وَلَكِي يَلْزَمَ الدُّورَ أَيْضًا بِأَنَّ مِلَاكَ الْإِخْتِيَارِ هُوَ الْإِرَادَةُ وَالْإِرَادَةُ هُوَ الْإِخْتِيَارُ - كَمَا عَرَفَهُ الْمُشْهُورُ - بِلَ الْإِخْتِيَارِ قَدْ تَرَكَبَ مِنْ عَنْصُرِيِّ الْعِلْمِ وَالرِّضَا مَعًا فِي كُلِّ الْإِرَادَاتِ التَّكَوينِيَّةِ قَدْ تَوْفَرَ الْعِلْمُ وَالرِّضَا إِلَيْهِمْ فَتَوَلَّدُ الْإِخْتِيَارُ ثُمَّ أَرَادَ اللَّهُ الْإِخْتِيَارَ الْبَشَرَ أَيْضًا فِي طُولِ الْإِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ إِلَهِيَّةً - مَعَ عِلْمِهِ وَرِضَاهُ تَعَالَى بِالْإِخْتِيَارِ الْبَشَرِ - (فَيَتَضَعُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَمَا تَشَاؤْنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ، فَإِنَّ مُشَيَّثَةَ الْبَشَرِ التَّكَوينِيَّةِ فِي طُولِ مُشَيَّثَتِهِ تَعَالَى مَعَ عِلْمِهِ وَرِضَاهُ بِتَحْقِيقِ الْعَفْلِ)

فالناتج أنّ عنصر الإرادة قد انحصرت على التكوينيات فحسب رغم أنّ الأسفار قد فسّرَ جوهراً الإرادة بأسلوب آخر قائلاً:

«فصل في الإرادة و هي في الحيوان من الكيفيات النفسانية و يشبه أن يكون معناها (الإرادة) واضحا عند العقل، غير ملتبس بغيرها إلا أنه يعسر التعبير عنها (حقيقة الإرادة) بما يفيد تصورها بالحقيقة و هي تغاير الشهوة كما أن مقابلها و هي الكراهة تغاير النفرة و لذا قد يريده الإنسان ما لا يشتهيه كشرب دواء كريهة ينفعه و قد يشتهي ما لا يريده كأكل طعام لذيد يضره و فسرها المتكلمون بأنها صفة مخصوصة لأحد طرفي المقدور و قيل هي في الحيوان شوق متأكد إلى حصول المراد و قيل إنها مغايرة للشوق المتأكد فإن الإرادة هي الإجماع و تصميم العزم إذ قد يشتهي الإنسان ما لا يريده و قد يريده ما لا يشتهيه كما ذكرنا و الفرق بينهما بأن الإرادة ميل اختياري و الشوق ميل طبيعي.[2]»

ولكن الحق ما حَقَقْنَاهُ للتوَّ بِأَنَّ أَوَامِرَ الشَّارِعِ تُعَدُّ إِنْشَاءً ظَاهِرِيًّا وَإِخْبَارًا وَاقِعِيًّا عَنْ نَطَاقِ حَقِّ الطَّاعَةِ كَيْ يُعْرَفَ الْمَكْلُفُ حَدَّوْدَ مَلَكَاتِ الصَّالِحِ وَالْفَسَادِ، فَالْأَوَامِرُ لَيْسُتْ إِنْشَائِيَّاتٍ حَقِيقَةً بَلْ إِبْنَاءً بِالْمَلَكَاتِ، وَهَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةُ سُتُّحُولُّ مَصِيرَ أَبْحَاثِ شَاسِعَةٍ ضَمِّنَ الْأَصْوَلِ كِمْسَلَةِ الْجَعْلِ وَالْمَجْعُولِ وَنُوعِيَّةِ الْقِيُودِ وَالنَّقَاشِ حَوْلَ حَقِيقَةِ الْوَضْعِ وَالْإِنْشَاءِ وَ... وَكَذَا مَسْأَلَةُ تَنْقِيَحِ الْمَنَاطِ بِمَنْصُوصِ الْعَلَةِ الْقَطْعِيِّ حِيثُ سَنَتَعَدُّ عَنْ مُورَدِ النَّصِّ وَصَوْلًا إِلَى الْمَلَكِ بِهَذِهِ الْكِيفِيَّةِ.

و هذه المناقشات لا تتصدّم مع إثبات الإرادة الذاتية الإلهيّة لأنّ الله هو صرفُ الخير و محسُّ الكمال فـيُريد الخيرَ دوماً بـحيث يـبتـهـج بـذـاتـهـ المـقـدـسـ إـلـىـ نـفـسـهـ التـامـ فـبـالـتـالـيـ إـنـهـ سـيـرـيدـ نـفـسـهـ دـوـمـاـ وـ عـلـىـ أـيـةـ حـالـةـ وـ لـهـذـاـ قـالـ تـعـالـىـ: كـنـتـ كـنـزـاـ مـخـفـيـاـ، فـأـحـبـبـتـ أـنـ أـعـرـفـ. فـأـرـادـهـ الـأـفـعـالـ أـيـضـاـ تـعـودـ فـائـدـتـهـ إـلـىـ نـفـسـ الـأـمـرـ.

[1] و نلاحظ على مقوله الأستاذ القائل: بأننا لا نمتلك إنسائاً من قبل الشارع وإنما حقيقة الإنشاء هو الإخبار. ربما حدث خلط ما بين المدلول المطابقي واللتزامي فإن المدلول المطابقي هو قالب الإنسائي يدل على البعث والتحريك ومدلوله اللتزامي هو الإخبار عن ملاك الصلاح والفساد وذلك وفقاً لتصريح الأصوليين بأننا نستكشف الملاكات بالدلائل اللتزامية عقلاً وقد دلت عليه بعض الروايات كرواية الإمام الرضا حول منشأ الأوامر و ملاكتها، إذن علينا أن نعتقد بأن الإشاءات الصادرة تُعد مدلولاً مطابقياً و هذه نفسها تُخبر و تُنبأ التزاماً على مناشئها و عللها و حكمها، فعلى التقرير سوف يتم القول بأن روح الإنشاء هو الإخبار، لا أن نفس الإنشاء هو الإخبار و أنا لا نمتلك إنسائاً أساساً في ميدان الأوامر.

وثانياً: إن انقسام الإرادة إلى التشرعي والتكوني فقد حدث بالرؤية العرفية وهو المعيار في الخطابات وفي الاستظهارات من السنة الأدلة، لا العقلية التي تجدي نفعاً في غير الخطابات والظواهر فإن الإدراك العقلي يجدىنا في التلازمات العقلية والحجج غير اللغوية وبصورة عامة في كل مجال نفتقد الدليل اللغوي، بينما نحن لا زلنا نتناقش في الأبحاث اللغوية لكي نستكشف مادة الأمر و هيئته و العرف يفكك ما بين الإرادتين إذ لا يصح عرفاً أن نقول بأن كافة الأوامر الشرعية تُعد محازاً و مسامحة بل العرف يراها أوامر حقيقة واجداناً، نعم هذا الانقسام العقلي يجدي في الإجابة عن الأشاعرة فحسب، لا في أبحاث الاستظهارات.

وثالثاً: لو رفضنا الإرادة من الغير و حصرنا الإرادة إلى فعل نفسه تعالى فلماذا يمتثل المكلف إذ العقل لا يدرك لزوم الامتثال من دون الطلب من المكلف و بلا إرادة من المكلف فحيث قد أدرك العقل بأن البعث يعود إلى إرادة نفس المولى فيحكم بأن هذا البعث ليس للمكلف فلا جناح عليك في تركه، نعم لو لم يعتبر و لم ينشأ بالألفاظ لأدرك العقل وجوب الامتثال أيضاً و لكن هذا الوجوب يتفرع على توفر الإرادة أو الطلب من المكلف لأن الإرادة تعود إلى نفس المولى فإن العقل لا يستكشف بعث المكلف.

[2] الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربع، قم - ايران، مكتبة المصطفوي، جلد: ٤، صفحه: ١١٣